



الاتجاهات الرئيسية لحقوق الإنسان

يُحظر نشرها حضراً باتاً قبل الساعة 23.01 بتوقيت غرينيتش من يوم الأربعاء، الموافق 22 مايو / أيار 2013

أفريقيا

تصاعدت النزاعات المسلحة في الكثير من بلدان القارة الأفريقية، ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان. وقد تحمّل السكان المدنيون القسط الأكبر من أوزار العنف، الذي أدى إلى نزوح آلاف الأشخاص. وارتكب عدد كبير من الجماعات المسلحة وقوات الأمن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

كما أدى العنف المجتمعي إل نزوح جماعي للسكان في كينيا ونيجيريا وجنوب السودان. وفي ساحل العاج قُدر عدد الأشخاص الذين نزحوا بسبب حوادث العنف التي اجتاحت القرى على طول الحدود الليبيرية بنحو 13,000 شخص.

واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة الإسلامية في الصومال ونيجيريا. كما ارتكبت أجهزة الأمن والمخابرات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان باسم "مكافحة الإرهاب". وفي النيجر تعرّض أشخاص متهمين بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لإساءة المعاملة، في محاولة لانتزاع اعترافات منهم.

وتم توثيق حالات استخدام الجنود الأطفال في كل من الصومال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد.

وإزداد التمييز ضد الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية، سواء كانت حقيقية أم متصوّرة، في شتى بلدان القارة. فقد شهدت الكاميرون زيادة في عدد ووتيرة عمليات الاعتقال بسبب "المثلية الجنسية". وفي أوغندا جرت محاولات جديدة لإقرار مشروع قانون مثير للجدل يهدف إلى تشديد العقوبات المتصلة بالسلوك الجنسي المثلي بشكل كبير. وتعرّضت النساء في مناطق النزاع لمستويات حادة من العنف الجنسي. ووقعت اعتداءات معادية للأجانب ضد اللاجئين والمهاجرين في كينيا وجنوب أفريقيا.

ووقعت حوادث وحشية على أيدي الشرطة خلال العام. ففي جنوب أفريقيا قامت السلطات الشرطة بنشر وحدات مسلحة ببنادق هجومية وذخيرة حية لسحق إضراب عمال المناجم في منجم لومين موريكانا لاستخراج البلاتين. وقد قُتل في الهجوم أربعة وثلاثون من عمال المنجم. وقُتل ما لا يقل عن ستة أشخاص على أيدي قوات الأمن خلال الاضطرابات التي وقعت قبل الانتخابات في السنغال.

وواصل العديد من الحكومات الهجوم على حرية التعبير. وفي بلدان كإثيوبيا ورواندا والسودان أخضع نشطاء حقوق الإنسان للمراقبة المتزايدة. وفي غامبيا ونيجيريا وجنوب السودان تعرّض الصحفيون للمضايقة والترهيب والسجن. وقُتل 18 صحفياً في الصومال.

وفُرضت عقوبة الإعدام في العديد من البلدان، ولكنها لم تُطبق إلا في عدد قليل منها. وفي خطوة مثيرة للقلق نفّذت غامبيا أول عملية إعدام منذ 30 سنة.

وظل استخدام التعذيب على أيدي الشرطة وقوات الأمن متفشياً في بلدان من بينها غينيا وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال وزمبابوي. كما كانت الاعتقالات التعسفية شائعة في معظم البلدان. ففي ساحل العاج احتجّ بصورة غير قانونية أكثر من 200 شخص ممن اشتبه في أنهم يشكلون تهديداً لأمن الدولة.



آسيا- المحيط الهادئ

في سائر بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ استهدف قمع الدولة الوحشي حرية التعبير- سواء كان في الشارع أو على الانترنت. وتعرض العديد من الأشخاص بشكل اعتيادي للمضايقة والاعتداء والحبس والقتل بسبب التجرد على تحدي السلطات. فقد احتجزت السلطات الفيتنامية أكثر من 20 معارضاً سلمياً، بينما أطلقت قوات الأمن الكمبودية النار على محتجين سلميين ضد عمليات الإخلاء القسري. وفي سري لنكا تعرض صحفيون للمضايقة أو العنف أو "الاختفاء" بسبب انتقادهم السلطات. وفي الصين، تعرض الأشخاص الذين احتجوا على عمليات الإخلاء القسري الجماعي للاعتقال أو السجن أو تم إرسالهم إلى معسكرات إعادة التربية من خلال العمل. وشهدت فترة عملية انتقال قيادة البلاد في نوفمبر/ تشرين الثاني حملة قمعية واسعة للنشطاء، حيث تعرض ما لا يقل عن 130 شخصاً للاحتجاز أو غيره من أشكال التقييد بهدف كبت الانتقادات وإخماد الاحتجاجات. وقوبلت الاحتجاجات التي اندلعت في جزر المالديف ضد استقالة رئيس الوزراء محمد نشيد بقمع عنيف من جانب قوات الأمن. واستخدم الموظفون المكلفون بتنفيذ القوانين في كوريا الجنوبية نصوصاً مصوغة بعبارة غامضة من قانون الأمن الوطني لاحتجاز الأشخاص ومراقبة النقاشات بشأن كوريا الشمالية على الانترنت. وفي إندونيسيا، استمرت السلطات في استخدام قوانين غير محددة الصياغة لتجريم النشطاء السياسيين السلميين- فقد سُجن ما لا يقل عن 70 شخصاً من بابوا ومالوكو بسبب تعبيرهم عن آرائهم سلمياً.

وعلى الرغم من عدم ارتكابهم أية جريمة، فقد أُخضع آلاف الأشخاص المحتجزين في معسكرات الاعتقال السياسي في كوريا الشمالية لظروف قاسية، من قبيل العمل القسري والتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة والإعدام خارج نطاق القضاء.

واستمرت معاناة ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين نتيجة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية أو لأسباب اقتصادية. ففي أفغانستان، ظل نحو 500,000 شخص نازحين داخلياً بحلول نهاية العام - ويعيش العديد منهم في أوضاع بائسة في مخيمات تفتقر إلى المون الكافية. وخلال فصل الشتاء القارس لعام 2011/2012 قضى عشرات الأشخاص نحبهم نتيجة للبرد أو المرض. ففي ميانمار نزح مئات الآلاف من الأشخاص بسبب النزاع المسلح أو الصراع المجتمعي بين المسلمين والبوذيين، مما أثار قلقاً بشأن إمكانية حصولهم على مساعدات إنسانية. وأشارت تايلند إلى أن 146,900 لاجئ من ميانمار، ممن يعيشون هناك، يمكن أن تتم إعادتهم في غضون عام على الرغم من المخاطر التي مازالوا يواجهونها في وطنهم الأم. وما زال عشرات الملايين من النازحين داخلياً في الصين يكابدون صعوبات في المدن التي ينتقلون إليها، حيث غالباً ما يُحرمون من الحصول على الحماية القانونية والخدمات التي يحصل عليها العمال الآخرون. وفي أستراليا، سُن قانون أُعيد بموجبه العمل بإجراءات فحص طالبي اللجوء خارج شواطئ البلاد. وبحلول نهاية العام، كانت أستراليا قد احتجزت أكثر من 300 طالب لجوء في جزر ناورو ومانوس وبابوا نيو غينيا.

وظل إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب هو النمط السائد - في السابق وفي الآونة الأخيرة- حيث ظل الجناة طلقاء في علم 2012. ولم يُجرَ تحقيق دولي مستقل ومحيد في الحرب الأهلية الدامية في سري لنكا حيث يُعتقد أن عشرات الآلاف من الأشخاص قُتلوا على أيدي القوات الحكومية ونمور التاميل. وفي إندونيسيا، ظل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، في بابوا وأتشيه وتيمور الشرقية قبل استقلالها وفي أماكن أخرى، بانتظار إحقاق الحقيقة والعدالة والإنصاف، مع عدم توفر إرادة سياسية واضحة للتصدي لهذا الأمر من جانب الحكومة. وفي باكستان ظلت معدلات عمليات الاختفاء القسري مثيرة للقلق، وخاصة في إقليم بلوشستان الفقير والمتقلب والمناطق القبلية، حيث لم يخضع أي شخص تقريباً للمساءلة.

وظل النزاع المسلح يدمر حياة عشرات الآلاف من سكان المنطقة، حيث يتعرض المدنيون للقتل والإصابة بجروح والتهجير نتيجة للهجمات الانتحارية أو القصف العشوائي أو الغارات الجوية أو عمليات القتل المستهدف. ففي عام 2012 وصلت معدلات وفيات المدنيين في نزاع أفغانستان إلى أرقام قياسية. وفي باكستان استمرت القوات المسلحة والجماعات المسلحة في ارتكاب انتهاكات في المناطق القبلية وإقليم بلوشستان، ومنها عمليات



منظمة العفو الدولية

الاختفاء القسري والاختطاف والتعذيب والقتل غير القانوني. واستهدفت الأقليات الدينية، كطائفة الهزارا الشيعة، بموجة من عمليات القتل الوحشي على أيدي الجماعات المسلحة، وتعرضت للاضطهاد إثر قيام زعماء دينيين بالتحريض على العنف ضدهم. وفي ميانمار، احتدم النزاع المسلح في ولاية كاشين بحلول نهاية العام، مع ظهور بواعث قلق بشأن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات المسلحة. وفي تايلند ظل المدنيون عرضة للاعتداءات التي أسفرت عن وقوع قتل وجرحى في الأقاليم الجنوبية. واستهدفت الهجمات المدارس التابعة للحكومة ومعلميها، مما تسبَّب بإغلاق المدارس خلال الجزء الأخير من العام.

وظلت النساء والفتيات محرومات من الحقوق الأساسية، وقد سلَّط الاعتداء الغاشم من قبل أفراد "طالبان باكستان" على ملالة يوسف زاي، البالغة من العمر 14 عاماً، في سبتمبر/أيلول الضوء على هذه القضية. وفي أفغانستان وباكستان، استمر حرمان العديد من النساء والفتيات من المشاركة في الحياة العامة، وتعرضن لعمليات قتل بأسلوب الإعدام في بعض الأحيان على أيدي طالبان. كما أن الغضب الشعبي من عملية الاغتصاب الجماعي لطالبة في الهند، ثم وفاتها لاحقاً، أبرزَ فشل الدولة المستمر في منع العنف ضد النساء والفتيات. وفي بابوا نيو غينيا، مرَّ مثل هذا العنف بلا عقاب تقريباً على الرغم من تفشّيه، حيث لا يوجد قانون يتصدى للعنف المنزلي على نحو كاف. وفي إندونيسيا، ظلت النساء والفتيات يواجهن عوائق قانونية في سبيل ممارسة حقوقهن الجنسية والإنجابية. وللأسف، فإن التواهي فشل البرلمان في مناقشة وسنِّ قانون يتعلق بعاملات المنازل. بيد أن تقدماً في مجال حقوق المرأة أُحرز في الفلبين التي أقرَّت قانون الصحة الإنجابية الجديد بعد 10 سنوات من جهود كسب التأييد من قبل النشطاء. غير أن تنفيذ القانون توقف لأن المحكمة العليا تعكف على مراجعة دستوريته.

وشهدت بلدان آسيا والمحيط الهادئ عدداً من التطورات المتعلقة **بعقوبة الإعدام** في عام 2012. فقد استأنفت كل من اليابان وباكستان وأفغانستان والهند تنفيذ عمليات الإعدام بعد مرور فترة طويلة نسبياً من وقف تنفيذها في بعض الحالات - ففي حالة الهند مثلاً، مرَّت ثماني سنوات على تنفيذ آخر عملية إعدام، وشهد عام 2013 إعدام شخص آخر. وحدثت تطورات إيجابية أخرى تتماشى مع الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. فقد بذلت سنغافورة وماليزيا جهوداً من أجل إلغاء أحكام الإعدام الإلزامية، في حين أن فيتنام لم تُعدم أي شخص منذ عقود لأول مرة.



منظمة العفو الدولية

الأمريكتان

شهدت الأمريكتان، في 2011، تقدماً ملحوظاً في **محاربة الإفلات من العقاب**. إذ طالما ألقى تفشي انتهاكات حقوق الإنسان فيما مضى، والتعاس من محاسبة المسؤولين عنها، بظلاله على العديد من بلدان الإقليم. بيد أن عمليات المقاضاة الجادة في الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والأوروغواي قد شكلت مؤشراً على تحقيق تقدم كبير الأهمية لكفاح شعوب هذه البلدان من أجل العدالة على طريق الانتصاف فيما ارتكب من انتهاكات في ظل الحكومات العسكرية السابقة. ومع ذلك، ما زال النضال من أجل طرق أبواب العدالة على نحو ذي مغزى، بالنسبة للبعض، على جدول الأعمال. ففي هايتي، ما انفكت إجراءات مقاضاة الرئيس السابق مدى الحياة، جان-كلود دوفالبييه-تراوح في مكانها في زوارب المحاكم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم يتحقق تقدم يذكر في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت في سياق برنامج وكالة المخابرات المركزية (السي آي آيه) للترحيل ولاعتقال السري، في ظل إدارة بوش.

بينما استمر تعرّض **نظام حقوق الإنسان للدول الأمريكية**، ولا سيما "اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان"، للهجمات على أيدي عدد من حكومات الإقليم، رداً على عمل اللجنة من أجل حماية حقوق الإنسان. إذ مضت فنزويلا بعيداً في هذا الشأن، إلى حد إعلان انسحابها من "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان"، بادئة بذلك مسيرتها نحو الانسحاب من "المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان". بيد أن اجتماعاً مهماً للجمعية العامة "لمنظمة الدول الأمريكية" قدّم الدعم لعمل "اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان"، ولنظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان عموماً، في نهاية عملية للإصلاح هدّدت في بداية الأمر بإضعاف هذا النظام.

وتحقق تقدم بطيء، وإنما ثابت، على طريق وضع حد لاستخدام **عقوبة الإعدام** في الأمريكتين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية-البلد الوحيد في الإقليم الذي واصل إعدام البشر- أصبحت كونيتيكت الولاية 17 التي تلغي عقوبة الإعدام، تلتها ميريلاند في أوائل مايو/أيار 2013. بينما واصلت دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية فرض أحكام بالإعدام، ولكن دون تنفيذ أي أحكام بالإعدام.

وواصلت **الشعوب الأصلية** كفاحها من أجل حقوقها مع استمرار واحتدام الصراع الاجتماعي على مواردها الطبيعية، وحققها في ملكية الأراضي وفي التشاور معها، بينما واجه العديد من مجتمعات السكان الأصليين المحلية اشتداد الهجمات على حقوقهم. بيد أن الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية حقق دفعة إلى الأمام عقب إعادة تأكيد قرارات المحاكم على حقها في الموافقة الحرة والمسبقة والقائمة على المعرفة على المشاريع التنموية التي تمس حياتها. ففي يونيو/حزيران، على سبيل المثال، أصدرت "المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان" حكماً مفصلياً في صالح شعب "كيتشوا" للسكان الأصليين في ساراياكو، عندما وجدت أن الإكوادور مذنبه بانتهاك حقوق أبناء هذا الشعب.

وخرجت مظاهرات جماهيرية عارمة ضد مقترحات من جانب الحكومات بإجراء إصلاحات لنظام التعليم وحقوق العمل، بين جملة أمور، انتهى العديد منها إلى مصادمات مع الشرطة. وشابت هذه السياقات **للصراع الاجتماعي** انتهاكات لحقوق الإنسان. وتواتر الحديث في أعقاب بعض هذه الاحتجاجات عن مزاعم بتعرض المتظاهرين للاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، بما في ذلك العنف الجنسي والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن.

وظل العنف ضد **النساء والفتيات** يشكل باعث قلق خطير، كما ظل عدم احترام حقوقهن الجنسية والإنجابية مبعث قلق مماثل. إذ غابت التدابير الضرورية لمنع تعرضهن للعنف، على أساس جنسهن، تماماً أو اتسمت بعدم الفاعلية. ولكن منحت الأوروغواي جميع النساء الحق في الإجهاض القانوني أثناء الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، بينما أكدت المحكمة العليا للأرجنتين حق النساء والفتيات، اللاتي يحملن نتيجة الاغتصاب، في الإجهاض الآمن دونما حاجة إلى إذن قضائي. بيد أنه حيل بين ملايين النساء في الإقليم وبين حقهن في اتخاذ قرارات حرة قائمة على المعرفة بشأن إنجاب أطفالهن. ففي بلدان مثل شيلي والسلفادور ونيكاراغوا والجمهورية الدومينيكية، ظلت النساء والفتيات اللاتي يحملن نتيجة للاغتصاب، أو



منظمة العفو الدولية

اللاتي يشكل استمرار حملهن خطراً على صحتهن أو حياتهن، محرومات من فرصة الإجهاض الآمن والمشروع. وترتبت على الحرمان من هذه الحقوق الإنسانية آثار شديدة الوطأة، بوجه خاص، على الفتيات اليافعات والنساء اللاتي ينتمين إلى الفئات الشعبية الأشد حرماناً.

واستمرت الهجمات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة في العديد من بلدان الأمريكتين. فبينما ظل للصحفيين دور حيوي في كشف النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، دفع هؤلاء، في كثير من الأحيان، ثمناً شخصياً باهظاً لعملهم. فواجه البعض القمع المباشر من جانب الحكومة، بينما استهدفوا في بلدان أخرى من قبل العصابات المسلحة وشبكات الإجرام. ومرة تلو المرة، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعيشون في كثير من الأحيان في أوضاع صعبة تفتقر إلى الأمان، محاولات إسكات صوتهم عبر تشويه السمعة وسوء استخدام المحاكم، وحتى العنف. وبين هؤلاء، من خلال أنشطتهم وتحركاتهم، المدى الذي ارتقت إليه قوة حركة حقوق الإنسان، وتعمقت جذورها، ومدى ما أحيته من آمال لدى الملايين في شتى أرجاء الإقليم.

وأدت أعمال العنف اليومية على أيدي عصابات الإجرام، وانعدام الأمان، إلى معاناة شديدة وانتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من بلدان الأمريكتين. إذ أتاحت أوجه القصور الفاضحة، في نظام العدالة الجنائية وفي قطاع الأمن العام، لعصابات الإجرام، وكثيراً بتواطؤ من جانب أجهزة في الدولة، العمل بلا حسيب والإفلات من العقاب. كما ارتكبت قوات الشرطة والأمن نفسها انتهاكات لحقوق الإنسان أيضاً، فمارست الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري ضد من اشتبه بارتكابهم جرائم جنائية. وفي المكسيك، ظل آلاف المهاجرين الذين يعبرون البلاد نحو الحدود مع الولايات المتحدة يواجهون الهجمات المنظمة على أيدي العصابات الإجرامية. كما ظل إفلات هؤلاء من العقاب على ما يرتكبون من جرائم من الأمور المسلم بها.

واستمر كذلك تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ولا سيما من جانب الشرطة أثناء اعتقالها للمشتبه بهم. وظل ما يتعرض له نزلاء السجون ومراكز الاعتقال من معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة يبعث على الكثير من القلق. ووردت تقارير عن استمرار الاكتظاظ الشديد في السجون ومراكز الاعتقال، بما في ذلك أثناء فترة التوقيف السابق على المحاكمة، ناهيك عن حوادث القتل وسوء المعاملة في حجز أجهزة الشرطة والأمن.

وفي كولومبيا، أُنعش استمرار العملية السلمية، بين الحكومة و"القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" (فارك)، الأمل بإمكان وضع حد للنزاع المسلح الذي طال عليه الأمد، في نهاية المطاف. بيد أنه من غير الممكن التوصل إلى سلم حقيقي دائم دون التزام صارم من جانب طرفي النزاع باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودون تأكيدات من جانب الحكومة بتقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة. وفي هذا الصدد، تنذر عدة مبادرات تشريعية تدعمها الحكومة- بما في ذلك مقترح بتعزيز دور نظام القضاء العسكري في التحقيقات التي ستجرى في شبهات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي- بتقويض كل الجهود المبذولة لمحاربة إفلات الجناة من العقاب.



أوروبا ووسط آسيا

استمرت الاعتداءات على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بما فيها الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم وملاحقتهم قضائياً، في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. ففي بيلاروس وروسيا وطاجيكستان، طبقت السلطات قوانين قمعية بهدف إغلاق منظمات غير حكومية مهمة أو تقويض عملها وملاحقة منظمات المجتمع المدني. وفي روسيا سُنَّ قانون جديد يشترط على كل منظمة غير حكومية تتلقى تمويلاً أجنبياً وتمارس أنشطة سياسية مزعومة أن تسجل نفسها على أنها "عميل أجنبي"، وذلك كخطوة تهدف بوضوح إلى التشهير بعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا، من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان والفساد وإساءة استغلال النظام الانتخابي. وقامت أذربيجان بتعديل قوانينها كي تنص على تشديد العقوبات على المشاركة في "الاحتجاجات غير المرخصة" أو "المحظورة"، ونظرت في سن مزيد من القوانين التي من شأنها أن تنص على تغليب العقوبة على جريمة التشهير الجنائي. واستخدمت كراخستان مزاعم "التطرف" كذريعة لكبت حرية الصحافة. ولا تزال تركيا تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لمحاكمة المعارضة المشروعة والمشاركة في المظاهرات والارتباط بالجماعات السياسية المعترف بها.

وأدت السياسات والممارسات المقيّدة للهجرة في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تعريض المهاجرين للاعتقال والإعادة القسرية ودفعهم إلى البلدان التي دخلوا منها وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وركزت الحكومات على تعزيز الرقابة الحدودية والتوقيع على اتفاقيات ثنائية جديدة مع بلدان المنشأ أو العبور، بالرغم من علمها بسجل هذه البلدان السيء في مجال حقوق الإنسان. ويسلك الأشخاص الذين يفرون من أتون النزاعات، من قبيل النزاع في سوريا، طرقاً أكثر خطورة في محاولتهم الوصول إلى "ملاذ آمن" في أوروبا. وعجزت اليونان بشكل خاص عن ضمان الملجأ والأمن الأساسيين للاجئين: فقد واجه طالبو اللجوء عقبات كأداء في طلب اللجوء وتعرضوا لخطر الاعتقال في ظروف غير إنسانية على نحو متزايد- أو للعنف على أيدي جماعات متطرفة بدافع كراهية الأجانب.

وفي شتى أنحاء أوروبا استمر التمييز ضد الأقليات العرقية، من قبيل طائفة "الروما". ولا تزال مجتمعات الروما في مخلف أنحاء أوروبا عرضة لعمليات الإخلاء القسري (إيطاليا، سلوفينيا، فرنسا، رومانيا، صربيا)، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من السقوط في هاوية الفقر والفصل العرقي. إذ استمر وضع أطفال الروما في صفوف أو مدارس متدنية المستوى، بما في ذلك في جمهورية التشيك وسلوفاكيا. كما استمر ورود أبناء عن وقوع اعتداءات على أفراد هذه الطائفة على نطاق واسع. ولم تتخذ المفوضية الأوروبية أية إجراءات ضد الدول التي تنتهك الحقوق الإنسانية لطائفة الروما، على الرغم من أنها تتمتع بصلاحيات اتخاذ الإجراءات الخاصة بالمخالفات بموجب التوجيه المتعلق بالمساواة العرقية.

كما استمر التمييز ضد الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر ومختلطي الجنس في روسيا وأوكرانيا، حيث تعترزم الدولتان تجريم "الدعاية للمثلية بين القاصرين" - وتقييد الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي إطاراً حقوقياً شاملاً وخطة عمل للعلاقات الخارجية. وفي حالة تطبيق هذه الرزمة بشكل سليم، فإن ذلك يمكن أن يضي مزيداً من التماسك والتوازن على عمل الاتحاد الأوروبي في العالم بأسره. بيد أن اعتماد هذه الرزمة أظهر مشكلة عدم وجود آليات داخلية لحقوق الإنسان والافتقار إلى إجراء مراجعات من قبل الشركاء داخل الاتحاد الأوروبي.

الأمن ومكافحة الإرهاب: في إيطاليا أُدين مسؤولان كبيران سابقان في المخابرات وثلاثة عملاء وسُجنوا بسبب اختطاف المواطن المصري أبو عمر في عام 2003، قبل أن تقوم وكالة المخابرات المركزية بنقله إلى مصر، حيث احتُجز في مكان سري وتعرض للتعذيب بحسب ما ورد. كما أُدين ثلاثة مسؤولين سابقين في وكالة المخابرات المركزية بجريمة اختطاف، ولكن الرئيس الإيطالي أصدر عفواً عن ضابط في سلاح لجو الأمريكي كان قد أُدين في القضية نفسها. وفي قضية منفصلة، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة كانت مسؤولة عن الاعتقال غير القانوني والاختفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة التي تعرض لها المواطن الألباني خالد المصري في مطلع عام 2004.



منظمة العفو الدولية

قام البرلمان الأوروبي أخيراً بمتابعة دعواته إلى تطبيق المساءلة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتحقق من تنفيذها، وذلك باعتماد تقرير قوي، بالأغلبية الساحقة، يعطي زخماً جديداً لنشيدان العدالة والمساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان في سياق برنامج نقل وتسليم المعتقلين سراً بصورة غير قانونية الذي أدارته وكالة المخابرات المركزية.

وأعدت روسيا وأوكرانيا أشخاصاً إلى جمهوريات آسيا الوسطى، حيث يواجهون خطر التعذيب الحقيقي - وتجاهلت الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تحظر هذه الممارسة. وظل استخدام التعذيب وإساءة المعاملة متفشياً في سائر بلدان وسط آسيا، حيث ظل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان سائداً.

تحتفظ منظمة العفو الدولية بحقوقها قانونياً
بتوقيت غرينيتش من يوم الأربعاء، الموافق 22 مايو / أيار 2013 23.01



الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أدت النزاعات المسلحة والأزمة، مرة أخرى، إلى وقوع خسائر فادحة في هذه المنطقة. فالنزاع الوحشي في سوريا ضرب البلاد بعنف وأسفر عن مقتل ما يربو على 70,000 شخص منذ عام 2011 وفقاً للأرقام التي نشرتها الأمم المتحدة. ولا تزال قوات الحكومة والمليشيات الموالية لها تُشنُّ هجمات عشوائية تستهدف المدنيين. وظلت عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب متفشياً في مراكز الاعتقال. واستمر بعض جماعات المعارضة في احتجاز رهائن وتنفيذ عمليات قتل ميداني ضد المدنيين على أساس جنسيتهم أو آرائهم السياسية أو هويتهم الطائفية. وفي الوقت نفسه لا تزال حالة الاستعصاء الدولي مستمرة، الأمر الذي يحول دون اتخاذ إجراءات حقيقية، من قبيل إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي العراق أدى تصاعد العنف إلى نشوء مخاوف من تجدد النزاع الداخلي. وتزداد الصدمات المميتة بين الجماعات المسلحة للعرب السنة وقوات الأمن في أعقاب اندلاع احتجاجات في المناطق التي تقطنها أغلبية عربية سنية ضد التمييز المتصور من جانب الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة، وإساءة معاملة المعتقلين. وظلت أعمال العنف بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة تنشب في بعض مناطق اليمن. واستمرت الحكومة الإسرائيلية في تطبيق سياسات العقوبات الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حصار قطاع غزة وفرض قيود على حرية تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث تقوم بتوسيع المستوطنات غير القانونية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، شنت إسرائيل حملة عسكرية دامت ثمانية أيام ضد الجماعات المسلحة الفلسطينية التي تطلق الصواريخ العشوائية من غزة على إسرائيل. وقد قُتل في النزاع ستة إسرائيليين وأكثر من 160 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين.

حرية التعبير والتجمع: اتسع فضاء الحريات لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في البلدان التي أُطيح فيها بالزعماء الذين حكموها طويلاً خلال انتفاضات عام 2010-2011، ولكن الحكومات الجديدة كثفت الوعود. ففي مصر قُبض على عشرات النشطاء المعارضين بتهمة ملفقة أو ذات دوافع سياسية، كما تعرّض صحفيون وإذاعيون للاستجواب بسبب انتقادهم السلطات أو "ازدراء" الدين. ففي تونس استُخدمت القوانين التي سادت في حقبة بن علي مراراً لاتهام الفنانين والمدونين والصحفيين "بازدراء الدين" و "الإخلال بالنظام العام" في اعتداءات متزايدة على حرية التعبير. واستمرت الاحتجاجات في مصر مع لجوء السلطات الجديدة إلى وضع قيود غير واجبة على الحق في التجمع السلمي. وفي أماكن أخرى من المنطقة لا يزال نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون يتعرضون للتوقيف والاحتجاز والتعذيب وإساءة المعاملة في بعض الحالات. ففي البحرين، وفي الوقت الذي تغنّت السلطات بالإصلاح، استمرت في حبس سجناء الرأي، ومن بينهم أعضاء قياديون في المعارضة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان. وفي إيران ثمة قلق من أن يتم تشديد القمع الحالي للمعارضين والصحفيين خلال الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في يونيو/ حزيران، ومن بين الأماكن الأخرى التي شنت فيها السلطات حملة قمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان أو النشطاء السياسيين أو الصحفيين: المملكة العربية السعودية، حيث استمرت الاضطرابات في المنطقة الشرقية التي تقطنها أغلبية شيعية، والأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وحركة حماس، والإمارات العربية المتحدة والمغرب. وسُنّت قوانين جديدة في الجزائر والأردن نصّت على تشديد القيود على وسائل الإعلام، ويسعى العديد من بلدان المنطقة إلى خنق منظمات المجتمع المدني عن طريق إصدار قوانين مقيدة للمنظمات غير الحكومية وفرض رقابة على التمويل.

وظلت ممارسات التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة متفشية في ليبيا ومصر في ظل مناخ من الإفلات التام من العقاب. وفي اليمن تعرّض المحتجون، ولاسيما الجنوبيون، للاستخدام المفرط للقوة والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في الحجز.

وأرغم النزاع في سوريا أكثر من 1.4 مليون لاجئ على الفرار من البلاد ونحو 4 مليون شخص على النزوح داخلياً. وقد ألفت هذه الأزمة الإنسانية أعباء ثقيلة على البلدان المجاورة. وواجه العمال المهاجرون الذين تقاطروا إلى دول الخليج هرباً من ربقة الفقر، ظروف عمل فظيعة وواجهوا أنظمة وصاية (نظام الكفيل)، غالباً ما تتركهم عالقين في دورة الاستغلال. وفي ليبيا عجزت السلطات عن إيجاد حل دائم لمجتمعات بأكملها، أدى النزاع إلى



منظمة العفو الدولية

تهجيرها، من قبيل أفراد قبيلتي التاورغاء والمشاشية، الذين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى الموارد ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم خوفاً من عمليات الانتقام. ولا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء يواجهون عمليات الاعتقال لأجل غير مسمى والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، بما في ذلك على أيدي المليشيات. وتم الاتجار باللاجئين وطالبي اللجوء الإريتريين الذين اختطفوا من المخيمات في شرق السودان وإرسالهم إلى صحراء سيناء المصرية، حيث يتم احتجازهم كأسرى من قبل العصابات الإجرامية البدوية ويُطلب من عائلاتهم دفع فدية مقابل إطلاق سراحهم.

ولعبت النساء دوراً بارزاً في الاحتجاجات التي عمّت المنطقة، ولكننا لا نرى علامات تُذكر على أن تلك الانتفاضات قد حققت تقدماً مهماً في مجال حقوق المرأة أو في تخفيف حدة التمييز المتفشى الذي يتعرضن له في القانون والممارسة. كما أن الاعتداءات الجنسية على النساء في مصر وغيرها من البلدان أدت إلى لفت الأنظار إلى هذا الأمر على نحو فاضح.

واستمرت السلطات في كل من إيران والعراق والسعودية واليمن في استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع. فقد بلغت نسبة الإعدامات في هذه البلدان الأربعة 99 بالمئة من مجموع عمليات الإعدام في المنطقة بأسرها. وفي المغرب والجزائر وتونس والأردن وليبيا، استمرت حالة وقف تنفيذ عمليات الإعدام القديمة بحكم الأمر الواقع.

23.01 بتوقيت غرينيتش من يوم الأربعاء، الموافق 22 مايو/ أيار 2013